

إيقاف التعديلات على الهياكل التنظيمية التي تترتب عليها زيادة في التكلفة وإلغاء تكلفة التدريب الخارجي والمؤتمرات

# رسمياً.. القطاع النفطي يتكشف في مصروفاته التشغيلية

**إلغاء بنود الإعلام والعلاقات العامة التي تشمل الرعايات والتبرعات والمؤتمرات والمعارض والهدايا والأنشطة الاجتماعية واليوم المفتوح**

**تخفيض بند الدراسات والاستشارات بنسبة 50% وإلغاء جميع المصروفات المترتبة على القيام بعمليات الاستحواذ الجديدة وإلغاء مكافآت اللجان وفرق العمل**



أحمد مقرب

أصدر الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية م.هاشم هاشم قراراً بتقنين الموازنة التشغيلية للمؤسسة وشركاتها التابعة للسنة المالية 2021/2020، وذلك بعد اجتماع الأعضاء المنتدبين والرؤساء التنفيذيين للقطاع النفطي الذي تم عقده يوم الأحد الموافق 10 مايو 2020 لمناقشة الموضوع.

وقال هاشم في القرار الذي حصلته «الأنباء» على نسخة منه: «كما تعلمون يمر العالم اليوم بأوضاع سيئة نتيجة لانتشار فيروس كورونا المستجد، وتأثير ذلك على الأسواق العالمية وتباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي وما صاحبه من انهيار في أسعار النفط والتأثير الكبير الذي خلفه ذلك على الكويت، والذي كان يتطلب إيجاد بعض الحلول والمقترحات لتخفيف آثار ذلك، والتي منها تقنين وترشيد

مصروفات التشغيل أخذين بالاعتبار جميع المتغيرات المستقبلية الناتجة عن هذا الأثر وتماشياً مع ما قامت به الشركات النفطية سواء في المنطقة أو في العالم، وعليه سوف يتم تطبيق ما تقدمتم به من تخفيضات، بالإضافة إلى تخفيضات إضافية».

ونكر هاشم أنه تم إجراء التخفيضات التالية: 1- إيقاف التعديلات على الهياكل التنظيمية التي تترتب عليها زيادة في التكلفة وإلغاء والمؤتمرات. 2- تخفيض تكلفة التدريب الداخلي بنسبة 50%، على أن

يتم تحديد البرامج التي سيتم تخفيضها بناء على تقديرات الشركة مع المحافظة على نسبة التخفيض الإجمالي البند. 3- تخفيض بند السفر والضيافة بنسبة 80% للشركات التي تبدأ السنة المالية لها من أبريل 2020 مارس 2021، أما الشركات

التي تبدأ السنة المالية لها من يناير 2020 فبتم تطبيق التخفيض عليها بدءاً من مارس 2020 بنسبة 80% مع استبعاد ما تم صرفه عن شهري يناير وفبراير 2020 إن وجد وإلغاء بند الإعلام والعلاقات العامة التالية: - الرعايات والتبرعات

المصروفات المترتبة على القيام بعمليات الاستحواذ الجديدة وإلغاء مكافآت اللجان وفرق العمل. وتخفيض العمالة غير الكويتية في العقود الدائمة والخاصة والعمالة في عقود المقاولين، بالتنسيق مع الشؤون الإدارية بالمؤسسة

لتحديد نسبة التخفيض لكل شركة، وفيما يتعلق بالبنود الأخرى التي تم مناقشتها أثناء اجتماع الأعضاء المنتدبين والرؤساء التنفيذيين، قال هاشم أنه سيتم توجيه القطاع النفطي بشأنها لاحقاً وذلك بعد أن يتم عرض الموضوع على مجلس إدارة المؤسسة.

تغييرات اللائحة التنفيذية للقانون اشتملت على إجراءات أكثر صرامة في مواجهة المتخلف عن تنفيذ عرض الاستحواذ

## الفهد لـ «الأنباء»: تعديلات «أسواق المال» لأحكام الاستحواذ الإلزامي عالجت مشاكل قائمة وحافظت على مساهمي الشركات

■ في حال تخلف الملتزم بالاستحواذ عن تنفيذه خلال المدة القانونية.. يكون العرض نقدياً لأعلى سعر  
■ حرمان الممتنع أو المتخلف عن الاستحواذ الإلزامي من حقوق التصويت ليفقد السيطرة على الشركة



وتحسب البورصة ذلك السعر. أو أعلى سعر مدفوع من قبل مقدم العرض أو أي شخص تابع له أو متحالفة معه، خلال الأشهر الستة السابقة لتاريخ الإفصاح عن عرض الاستحواذ الإلزامي. علماً بأن هذا السعر هو الحد الأدنى لسعر العرض في حالات الاستحواذ الإلزامي، وبالتالي يجوز للشركة مقدمة العرض تقديم سعر أعلى بهدف تشجيع المساهمين للمشاركة في عملية الاستحواذ. المادة 2-5-3: استحدثت هذه المادة في التعديل الجديد والتي تتضمن استثناء من أحكام المادة السابقة والتي تنظم سعر الاستحواذ الإلزامي في حال تخلف الملتزم بالاستحواذ عن الإفصاح عن العرض، وهو المسطر على الشركة بمحاولة إظهار الشركة بمظهر مالي مضطرب وإظهار خسائر غير حقيقية بهدف الاستحواذ على الشركة بأبخس الأثمان ومن ثم إلحاق الضرر بمساهمي الشركة محل العرض، وبالتالي فإن هذه المادة تحدد بشكل واضح سعر العرض الذي يلتزم به الشخص المتخلف عن تقديم عرض الاستحواذ الإلزامي.

ويهدف هذا التعديل على حرمان الملتزم بتقديم عرض استحواذ إلزامي والذي يتخلف أو يمتنع عن تنفيذ التزامه في المواعيد المقررة من الاستفادة من المزايا التي تحققت له نتيجة السيطرة على الشركة، وبحرماته من حقوق التصويت ويكون فعلياً قد فقد السيطرة على الشركة ولن يكون له ممارسة حقوق التصويت إلا بعد تنفيذ التزامه بتقديم عرض الاستحواذ الإلزامي.

بإضافة إجراءات أكثر صرامة على الممتنع عن تنفيذ إجراءات الاستحواذ الإلزامي وذلك بإضافة بند جديد على المادة والذي يتضمن إخطار وكالة المقاصة بحظر استخدام الشخص الملتزم بتقديم عرض استحواذ إلزامي حقوق التصويت الناشئة عن الملكية في الشركة محل عرض الاستحواذ الإلزامي اعتباراً من تاريخ صدور قرار الهيئة بإلزامه بتقديم عرض الاستحواذ الإلزامي ولحين الانتهاء من إجراءات تنفيذ عملية الاستحواذ الإلزامي، على أن تقوم وكالة المقاصة بإخطار الهيئة في حالة ممارسة حقوق التصويت على هذه المادة.



المحامى د. فيصل الفهد



المحامى د. فيصل الفهد

مواجهة المتخلف عن تنفيذ عرض الاستحواذ الإلزامي، فضلاً عن توفيرها حماية أكبر لأقلية المساهمين في الشركات. وقد تضمنت التعديلات الآتي: المادة 2-3-3 إجراءات الإفصاح عن عرض الاستحواذ الإلزامي: أوجبت هذه المادة على الشخص الملتزم بتقديم عرض الاستحواذ الإلزامي القيام فوراً بالإفصاح عن التزامه بتقديم مستند عرض الاستحواذ حتى لو لم تتوافر لديه جميع المعلومات المتعلقة بالاستحواذ، فإذا تخلف الملتزم عن القيام بالإفصاح المشار إليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بقرار الهيئة بإلزامه بتقديم عرض الاستحواذ، تقوم الهيئة باتخاذ الإجراءات التالية: أ - الإعلان عن قرارها في البورصة، على أن يتضمن الإعلان البيانات التالية: 1 - اسم الملتزم بتقديم العرض، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً. 2 - اسم الشركة محل العرض، على أن تكون الشركة محل العرض مدرجة في البورصة. 3 - تحديد فترة ثلاثين يوماً لمباشرة إجراءات تنفيذ عملية الاستحواذ الإلزامي. 4 - تذكير بجزاء المخالفة وفق

مواجهة المتخلف عن تنفيذ عرض الاستحواذ الإلزامي، فضلاً عن توفيرها حماية أكبر لأقلية المساهمين في الشركات. وقد تضمنت التعديلات الآتي: المادة 2-3-3 إجراءات الإفصاح عن عرض الاستحواذ الإلزامي: أوجبت هذه المادة على الشخص الملتزم بتقديم عرض الاستحواذ الإلزامي القيام فوراً بالإفصاح عن التزامه بتقديم مستند عرض الاستحواذ حتى لو لم تتوافر لديه جميع المعلومات المتعلقة بالاستحواذ، فإذا تخلف الملتزم عن القيام بالإفصاح المشار إليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بقرار الهيئة بإلزامه بتقديم عرض الاستحواذ، تقوم الهيئة باتخاذ الإجراءات التالية: أ - الإعلان عن قرارها في البورصة، على أن يتضمن الإعلان البيانات التالية: 1 - اسم الملتزم بتقديم العرض، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً. 2 - اسم الشركة محل العرض، على أن تكون الشركة محل العرض مدرجة في البورصة. 3 - تحديد فترة ثلاثين يوماً لمباشرة إجراءات تنفيذ عملية الاستحواذ الإلزامي. 4 - تذكير بجزاء المخالفة وفق

أعدتها للنشر: محمد عواضة تناول المحامي د. فيصل الفهد في دراسة أعدتها حول «تعديلات هيئة أسواق المال على اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بأحكام الاستحواذ الإلزامي» أهم جوانب هذه التعديلات والمتعلقة تحديداً في حال تخلف الملتزم بتقديم عرض استحواذ إلزامي عن تنفيذ الاستحواذ خلال مدة 30 يوماً من تاريخ إخطاره بقرار الهيئة بإلزامه بتقديم عرض استحواذ إلزامي. وأنت تلك الدراسة بعد أن قامت هيئة أسواق المال في 11 مايو 2020 بإدخال تعديلات مهمة على اللائحة التنفيذية للقانون السابقة فيما يخص أحكام الاستحواذ الإلزامي، وذلك بتعديل مادة وإضافة مادة جديدة للكتاب التاسع «الاندماج والاستحواذ» من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها. وقال الفهد لـ «الأنباء» إن التعديلات الجديدة التي أضيفت مؤخراً تضمنت إجراءات أكثر صرامة في

## النرويج تخطط لسحب 37 مليار دولار من صندوقها السيادي

وأصبحت الحكومة تتوقع الآن إنفاق مبلغ قياسي يصل إلى 420 مليار كرونة من أموال النفط على برامج مواجهة الأزمات لدعم اقتصادها، فيما يزيد انهيار عائدات النفط من تفاقم الهزة الاقتصادية. وتتوقع الحكومة أن ينخفض صافي التدفق النقدي بنسبة 62% إلى 98 مليار كرونة وهو أدنى مستوى منذ عام 1999.

من الأسهم بعد أن انخفضت محفظة حقوق الملكية الخاصة بها إلى أقل من النسبة المطلوبة وقدرها 70% من إجمالي المحفظة. وتستخدم حكومة النرويج ثروتها النفطية لسد العجز في الميزانية كل عام. فقد تمت عام 2016 تغطية ما يسمى العجز الهيكلي المصحح للنفط باستخدام الإيرادات الحكومية من النفط، والحصول من الضرائب، والحصول في الحقل البحرية وأرباح الأسهم من شركة Equinor ASA.

وقالت «بلومبيرغ» أنه ما دامت الحكومة تحقق فائضاً، فإنه يمكنها إيداع الأموال في الصندوق. ولكن تم إحلال السحوبات محل الودائع خلال عامي 2016 و 2017 نتيجة انخفاض العائدات النفطية جراء انخفاض الأسعار. لكن الصندوق كان قادراً على تغطية ذلك بسهولة من خلال استخدام تدفقاته النقدية. أما في عام 2020 فقد تغير كل شيء.



وقالت متحدثة باسم وزارة المالية إن تقديرات التدفق النقدي للصندوق هذا العام تبلغ 249 مليار كرونة، وهذا يعني أن مبيعات الأصول يمكن أن تصل إلى 133 مليار كرونة أو 13 مليار دولار. وقالت الخبيرة الاستراتيجية في شركة SEB إيريك دالستو «من الواضح أنه حدث تاريخي لكننا أيضاً في أزمة تتفجر إلى موقف صوازل للأزمة من الناحية التاريخية، وهذا يوضح الضربة المزدوجة التي حلت بالاقتصاد النرويجي، مع تداعيات التدابير المتخذة لمواجهة كل من احتواء الوباء وانهيار أسعار النفط».

ومع المرجح أن يركز الصندوق على محفظة السندات الخاصة به لتوليد النقد الذي تحتاج إليه الحكومة من خلال عملية مبيعات مباشرة والاحتفاظ بالنقد مع حلول آجال استحقاق بعض السندات. وتحتاج إلى إعادة حصتها

وقالت وكالة بلومبيرغ الإخبارية إن النرويج تخطط لسحب من صندوق الثروة الخاص بها مبلغاً قياسياً يقدر بـ 382 مليار كرونة (37 مليار دولار)، ما يضطر أكبر مستثمر سيادي في العالم على الشروع في عملية بيع تاريخية للأصول لتوليد النقد من خلال إغراق الأسواق بالسندات لتلبية متطلبات إعادة التوازن. وأضافت الوكالة أن السحب غير المسبوق من الأصول الذي كشف النقاب عنه في الميزانية المعدلة للنرويج لعام 2020 يعادل أكثر من 4 أضعاف الرقم القياسي السابق في عام 2016، ويعكس حجم الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالنرويج الأزمات وهما فيروس كورونا وانهيار أسواق النفط العالمية، حيث تواجه أكبر دولة مصدرة للنفط في أوروبا الغربية الآن أسوأ تباطؤ اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية. ولمرة الأولى قررت الحكومة النرويجية سحب ما يزيد بكثير على مبلغ التريلين دولار الذي يولده الصندوق في صورة تدفقات نقدية من توزيعات الأرباح ومدفوعات الفوائد.